منافسوه أبرقوا مهنئين وخامنئي اعتبر المشاركة الواسعة «مبطلة لسحر وأباطيل الأعداء والحساد»

روحاني للقوى الكبرى: الأسلوب المناسب له رد مناسب

| طهران – من أحمد أمين |

أصدر القائد الاعلى آية الله السيد علي خامنئي، بيانا لمناسبة فوز المرشح المعتدل حسن روحاني بانتخابات الدورة 11 لرئاسة الجمهورية، اشاد فيه بالمشاركة «الملحمية» للشعب الايراني في الانتخابات، واصفا هذه المشاركة، بانها «تثبت تنامي الوعي السياسي والتمسك الصادق بحاكمية الشعب الدينية، وانها مبطلة لسحر واباطيل الاعداء والحساد».

ولفت الى ان «الرئيس المنتخب، هو رئيس لجميع الشعب، وان على الجميع ان يبذلوا عونهم للرئيس وزملائه في الحكومة من اجل تحقيق المبادئ السامية التي يتمسك بها الجميع والكل مسؤولون لتحقيقها». وأعرب عن شكره لجميع المرشحين، وقال: «من دون تنافسهم ومشاركتهم لم تكن ملحمة الانتخابات لتتحقق».

واصدر روحاني بيانا قدم فيه التهاني للشعب «الذي سطر ملحمة تاريخية من خلال تلبيته لنداء القائد ومشاركته الفاعلة في الانتخابات الرئاسية الاخيرة»، وقال «ان هذا الشعب خطا خطوة واسعة وراسخة لتحقيق العزة والمصلحة القومية والادارة المبنية على الاعتدال والاصلاح والتدبير عبر الديموقراطية ومبادئ التعامل وتعزيز أسس العدل وترسيخ تسجيل اي حادث.

إيرانيان يرقصان في أحد شوارع طهران فرحاً بفوز روحاني مساء أول من أمس (خاص - «الراي»)

ايمانه بالحق والثقة بسيادة الشعب الدينية».

وجدد التذكير بالوعود التي قطعها للشعب، مؤكدا بانه سيبذل ما بوسعه لتحقيقها بدعم من ابناء الشعب، كما نوه الى «ان الحضور الملحمي للجماهير في المسرح السياسي يبشر بالاستقرار والامل في القطاع الاقتصادي وتسريع عجلة الانتاج في البلاد وتوفير فرص عمل جديدة».

واشار الى الفرصة الجديدة التي اتيحت بعد «الملحمة السياسية» على الصعيد الدولي، مبينا «ان الذين يحترمون والحوار الحر المبني على الحق عليهم ان يتحدثوا مع ايران منذ الان فصاعدا باسلوب مناسب ليتلقوا ردا مناسبا، وان يعملوا على النهوض بمستوى السلام والامن والتنمية في المنطقة والعالم من خلال تعزيز العلاقات تأسيسا على المصالح المتبادلة».

بدوره، هنأ الرئيس المنتهية ولايته محمود احمدي نجاد، الرئيس المنتخب، وقال في رسالة «ان المشاعر والاحاسيس الصادقة والثقة التي منحها الشعب في الانتخابات، تمنح المزيد من الفرص وتشجع المساعي الحثيثة على طريق دعائم الاعمار والدفع بعجلة التقدم في البلاد اكثر مما مضى».

واصدرت قوات الحرس الثوري، بيانا اعلنت فيه استعدادها للتعاون الشامل مع الحكومة الجديدة.

ومع اعلان نتائج الانتخابات الرئاسية وتسمية روحاني رئيسا منتخبا، قدم المرشحون الخمسة محمد باقر قاليباف ومحسن رضائي وسعيد جليلي وعلي اكبر ولايتي ومحمد غرضي، كل على حدة، تهانيهم الى روحاني.

ولاقت برقيات ورسائل التهنئة التي وردت من قادة ورؤساء دول العالم، اهتماما واسعا في الاوساط السياسية في حين عدتها وسائل الاعلام، بانها «خطوة لائقة من قبل المرشحين، وخطوة مهمة من اجل التقريب بين قلوب الشعب والمسؤولين من اجل مواصلة المسيرة نحو تقدم البلاد».

ومن المقرر ان يقوم مجلس صيانة الدستور بدراسة النتائج خلال مدة اقصاها 7 ايام ومن ثم اعلان النتيجة النهائية، على ان يقوم القائد الاعلى في وقت لاحق بالتصديق على تنصيب روحاني رئيسا جديدا للبلاد بدورة رئاسية من 4 سنوات.

وخرج انصار ومؤيدو روحاني الى الشوارع حال الاعلان عن فوزه بالانتخابات، فرقصوا وغنوا ورددوا الشعارات المؤيدة لمرشحهم، كما بادرت بعض مجاميع الشباب الى ترديد الشعارات المطالبة بالافراج عن السجناء السياسيين واخرى رفعت صور الزعيم الاصلاحي الموضوع قيد الاقامة الجبرية مير حسين موسوي واعلنت دفاعها عنه، واكتفت قوى الامن الداخلي بتنظيم المهرجانات الاحتفالية وحركة السير من دون التدخل في شؤون المحتفلين او منعهم من اطلاق الشعارات التي يرفضها النظام الحاكم، وانفضت الاحتفالات التي تخللها توزيع الشرابت والحلويات، في ساعات متقدمة من المساء من دون

نقابتان عماليتان كبيرتان تدعوان إلى إضراب عام اليوم

أردوغان: تركيا لا تعيش ربيعاً عربياً وكان من واجبي «تطهير تقسيم»

اسطنبول، انقرة - وكالات - اعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، امس، انه كان من "واجبه تطهير" ساحة تقسيم في اسطنبول بعدما تدخلت الشرطة، ليل اول من امس، لاخلاء اخر معقل للمتظاهرين الذين يطالبون باستقالته. وقال أمام عشرات الالاف من انصاره توافدوا الى حديقة غيزي في اسطنبول: «قلت اننا وصلنا الى النهاية وان الامر بات لا يحتمل. السبت، تم تنفيذ العملية وتم تطهير (ساحة تقسيم وحديقة غيزي) (...) كان ذلك واجبي كرئيس للوزراء».

ورفض «اعتبار تركيا تعيش ربيعاً عربيا»، مؤكداً تصميمه على إخلاء تقسيم رغماً عمّن وصفها الجماعات «الإرهابية». وقال: «إلى الجهلة الذين يظنون بأن تركيا تعيش ربيعاً عربياً عليهم أن يعلموا أن ربيع تركيا بدأ العام 2002، ولكن هؤلاء لهم أعين ولكنها لا ترى».

وكانت قوات الامن انتشرت في اسطنبول، في وقت سابق، مع وصول المزيد من المحتجين الى وسط المدينة في طريقهم الى ساحة «تقسيم» غداة اشتباكات بين قوات الامن والمحتجين بعدما اقتحمت الشرطة متنزه غيزي الذي يمثل محور الاحتجاجات المستمرة منذ اسبوعين ضد اردوغان واستخدمت الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه لتفريق المحتجين، ما دفع المئات للهرولة الى الشوارع المحيطة. وعبر عدد اكبر من الاشخاص الجسر من الجانب الاسيوي من المدينة الى الجانب الاوروبي لينضموا الى المحتجين في حي الحربية القريب من ساحة تقسيم.

وقال احد المحتجين: «نحتل جسر البوسفور بنحو 500 او 600 شخص. اوقفنا حركة السير على الجسر. نمشي منذ نحو عشر ساعات ووصلنا للتو الى ميسيدييكوي (حي قريب من ساحة تقسيم). الشرطة وقوات الامن هاجمتنا بشدة هنا في ميسيدييكوي».

وأغلقت طوابير من الشرطة تدعمها عربات مصفحة ساحة تقسيم في وسط المدينة، بينما اقتحم أفراد من الشرطة متنزه غازي المتاخم حيث يعتصم المحتجون منذ أكثر من أسبوعين.

ودان تجمع «تضامن تقسيم» الذي يمثل جزءا كبيرا من الحركة الاحتجاجية اعمال العنف التي قام بها رجال الشرطة خلال هجومها على حديقة غيزي.

في المقابل، اعلنت اثنتان من كبرى النقابات العمالية التركية، اضرابا عاما اليوم في كل انحاء تركيا تنديدا باعمال العنف التي ارتكبتها الشرطة بحق المتظاهرين المناهضين لاردوغان.

وصرح الناطق باسم نقابة "كيسك" باكي جينار: "سننفذ اضرابا غدا (اليوم) في انحاء البلاد مع (نقابة) ديسك ومنظمات اخرى" تمثل الاطباء والمهندسين والمهندسين المعماريين واطباء الاسنان.

ودعت النقابتان ايضا الى وقف "فوري" لاعمال العنف هذه.

مقتل 30 عراقياً في هجمات بـ13 سيارة مفخخة

المالكي يتعرض لـ «ضربة قاصمة» بعد خسارته مناصب في محافظات عدة

| بغداد - من حيدر الحاج |

تلقى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي «ضربة قاصمة» بعد خسارة ائتلافه السياسي منصبي المحافظ في بغداد والبصرة الجنوبية التي تعتبر العاصمة الاقتصادية للبلاد، في خضم عملية تشكيل الحكومات المحلية الجديدة، الأمر الذي لم يكن احد يتوقع أن تلحق بـ«رجل العراق القوي» وفصيله السياسي مثل هذه الخسارة وبهذا المستوى، عشية الانتخابات البلدية التي جرت في 20 ابريل الماضي.

ورغم أن المنصبين ذهبا لمصلحة حليفيه في البيت الشيعي (الأول لمصلحة التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، والثاني لمصلحة المجلس الإسلامي الأعلى بزعامة عمار الحكيم)، إلا أن آثار الخسارة وما تسببت به من خيبة أمل لدى أنصار رئيس الحكومة، كانت ظاهرة جليا في تصريحات وتصرفات بعض أعضاء ائتلاف «دولة القانون» الذي يتزعمه المالكي، حتى أن ممثلي ائتلافه الجدد في مجلس محافظة بغداد انسحبوا من جلسة اختيار المحافظ ورئيس مجلس المحافظة، والمنصب الأخير ذهب لمصلحة «متحدون» بزعامة رئيس البرلمان أسامة النجيفي.

المالكي الذي أكد مرارا وتكرارا قبيل إجراء الانتخابات المحلية قبل شهرين، أنه هدفه تأسيس حكم «الغالبية المطلقة» لإدارة مجالس المحافظات المحلية في حال فوز ائتلافه، وجد نفسه محصورا في خانة ضيقة بعد أن تخلى عنه حليفيه البارزين في الائتلاف الشيعي (الصدر والحكيم).

الأمر لم يتوقف عند حد خسارة كراسي الحكم المحلي في بغداد والبصرة، بل تعداه إلى محافظات أخرى كان المالكي هو وفريقه الحاكم يحدوهم الأمل في الاحتفاظ بعرش رئاستها المحلية أو انتزاعه من خصومه أو كتل منافسة.

إذ أعلنت كتلتا «المواطن» التابعة لـ «المجلس الأعلى الإسلامي»، و«الأحرار» التابعة للتيار الصدري، في محافظة واسط (جنوب شرقي بغداد)، تشكيل تحالف جديد جمع الكتل الفائزة بعضوية مجلس المحافظة باستثناء ائتلاف «دولة القانون»، في وقت ذهب منصب محافظ الديوانية لمصلحة حزب «الفضيلة». بينما احتفظ عدنان الزرفي الذي رفض المالكي التحالف معه قبل الانتخابات، بمنصب محافظ النجف بعد فوز كتلته في غالبية مقاعد مجلسها المحلي، والأمر ذاته حصل مع محافظ ميسان علي دواي الذي ينتمي الى كتلة الصدر.

كما يبدو أن المالكي سوف لن يحالفه الحظ في الحصول على منصب محافظ ذي قار (جنوب بغداد) الذي بدا محسوما لمصلحة تحالف الصدر والحكيم.

ومثلما كان متوقعا، فان تحالف «التيار» و «المجلس» سيكون بداية نهاية سيطرة ائتلاف المالكي على المجالس المحلية، خصوصا في الجنوب وبغداد، سيما وان «المجلس الإسلامي الأعلى» ظفر بـ 61 مقعداً، كما حصلت قوائم التيار الصدري على 58 بتقدم وصل إلى 41 في المئة عن الانتخابات المحلية السابقة.

ميدانياً، (وكالات)، قتل 30 شخصا على الاقل واصيب اكثر من مئة اخرين في هجمات بـ 13 سيارة مفخخة، أمس، استهدفت مناطق متفرقة جنوب العراق.

وانفجرت سيارتان مفخختان في مدينتي الكوت والعزيزية الواقعتين في محافظة واسط جنوب بغداد، فيما انفجرت اربع سيارات في محافظتي ذي قار والبصرة، واخرى في مدينة النجف، جميعها جنوب البلاد حيث غالبية السكان من الشيعة.

كما انفجرت اربع سيارات مفخخة في المحمودية واخرى في المدائن واخرى شمال مدينة الحلة، جميعها مناطق مختلطة جنوب بغداد.

الأسد مصمم على تعزيز العلاقات... وواشنطن تعتبر انتخابه يبعث على الأمل

خادم الحرمين يشيد بحرص روحاني على «التعاون» وخليفة بن زايد يتطلع للعمل معه «لخير المنطقة»

- إسرائيل: الرئيس الجديد ليس معتدلاً
- نصرالله: فوزكم محط آمال لدى المستضعفين

عواصم - وكالات - توالت ردود الفعل الدولية، أمس، على فوز المرشح المعتدل حسن روحاني في انتخابات الدورة 11 لرئاسة الجمهورية الاسلامية الايرانية.

وفي هذا السياق، بعث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز برقية تهنئة الى روحاني لمناسبة فوزه، قال فيها: "يسرنا لمناسبة فوز فخامتكم أن نبعث باسم شعب وحكومة المملكة العربية السعودية وباسمنا أجمل التهاني، وأطيب التمنيات بموفور الصحة والسعادة لفخامتكم، والتقدم والازدهار لشعب الجمهورية الإسلامية الإيرانية الشقيق، مشيدين بما عبرتم عنه في تصريحاتكم من حرص على التعاون وتحسين العلاقات بين بلدينا الشقيقين، متمنين للجميع دوام التوفيق والسداد".

بدوره، قال رئيس دولة الامارات الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان في برقية تهنئة الى روحاني "اننا نتطلع للعمل معكم لما فيه خير المنطقة والشعبين الاماراتي والايراني، ونحرص على اقامة علاقات تقوم على التعاون مع جمهورية ايران الاسلامية".

ووجه حكام البحرين وقطر برقيات تهنئة بدورهم الى روحاني.

وفي دمشق، بعث الرئيس بشار الأسد امس، برقية تهنئة إلى روحاني أعرب له فيها باسم الشعب السوري وباسمه عن أحر التهاني وأطيب التمنيات بالنجاح والتوفيق «بعد نيله ثقة الملايين من الشعب الإيراني الصديق».

وذكرت وكالة «سانا» السورية الرسمية للأنباء أن الأسد أكد عزم سورية على «الاستمرار في تعزيز علاقات الصداقة وتطوير التعاون بين سورية وإيران في جميع المجالات (...)».

من جانبه أعرب رئيس الحكومة السورية وائل الحلقي عن الرغبة في الانطلاق بالعلاقات مع إيران إلى فضاءات أوسع في ظل القيادة الإيرانية الجديدة بعد انتخاب روحاني رئيساً لإيران.

ونقلت «سانا» عن الحلقي تشديده خلال لقائه حسن كاظمي قمي، المستشار الخاص لوزير الخارجية الإيراني للشؤون الاقتصادية والوفد المرافق في دمشق، على «رغبة سورية في الانطلاق بالعلاقات مع إيران إلى فضاءات أوسع في ظل القيادة الإيرانية الجديدة».

وهنأ رئيس «المجلس الأعلى الاسلامي العراقي»، السيد عمار الحكيم، امس، الرئيس الإيراني الجديد لمناسبة فوزه.

وفي بيروت (الراي)، وصف الامين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله انتخاب روحاني، بانه «محط آمال لدى جميع أصدقائكم ومحبيكم وإخوانكم من الشعوب العربية والإسلامية والمستضعفة (...) التي ترى اليوم أنكم محط الآمال، وإليكم تشخص الأبصار وتهوي الأفئدة».

وفي واشنطن، قال كبير موظفي البيت الابيض دنيس ماكدونو امس، ان «انتخاب رجل الدين المعتدل حسن روحاني رئيسا لايران يعتبر مؤشرا يبعث على الامل وانه اذا وفى بتعهداته باثبات عدم وجود مخالفة في هذا البرنامج النووي السري فسيجد فينا شريكا».

وأضاف: «اذا كان (روحاني) مهتما -كما قال في حملته- باصلاح علاقات ايران مع بقية دول العالم هناك فرصة كي يفعل ذلك».

وفي وقت سابق، اعلن البيت الابيض ان الولايات المتحدة «مستعدة للتعاون مباشرة» مع طهران حول ملفها النووي بعد انتخاب روحاني.

وفي موسكو، هنأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس، روحاني على فوزه، وأعرب عن أمله في أن يقود إلى المزيد من الاستقرار السياسي في المنطقة، داعيا اياه الى العمل على تعزيز العلاقات مع موسكو.

ودعت الناطقة باسم الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا روزماري ديفيس الرئيس الإيراني الجديد «لانتهاز فرصة انتخابه لقيادة بلاده في اتجاه مختلف للمستقبل».

وفي بروكسيل، قالت وزيرة خارجية الاتحاد الاوروبي كاثرين آشتون في بيان «تمنياتي لروحاني بالنجاح في تشكيل حكومة جديدة وفي مسؤولياته الجديدة. انا ما زلت عازمة بقوة على العمل مع القادة الايرانيين الجدد من اجل التوصل سريعا الى حل ديبلوماسي للمسألة النووية».

وفي تل أبيب، حضّ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو المجتمع الدولي على عدم تخفيف الضغوط على طهران بسبب برامجها النووية. وقال أمام حكومته: «لن نخدع أنفسنا. وعلى المجتمع الدولي ألا يتشبث بالأمل ويستسلم للإغراءات ويخفف الضغوط على إيران». وأضاف: «المرشد الأعلى، وليس الرئيس، هو من يتخذ القرارات المتعلقة بالبرنامج النووي، وكلما قويت الضغوط على إيران، كلما زادت فرصة إيقاف البرنامج النووي، الذي لا يزال يعد التهديد الأكبر للسلم الدولي».

من ناحيته، اعتبر وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي يوفال شتاينتس ان روحاني «كان بالفعل أكثر المرشحين اعتدالا لكنه ليس شخصا معتدلا ويجب ألا يوهم العالم نفسه بهذا الشأن».

تتمات

انتخابات في ... عز الصيف

في ديوان رئيس مجلس الأمة السابق أحمد السعدون «التبني على الشيء مقتضاه» أكدت كتلة العمل الوطني احترامها لحكم المحكمة الدستورية «التزاما بأحكام الدستور والقانون في دولة المؤسسات التي أعطت هذه المحكمة الحق في الفصل بالمنازعات الدستورية».

من جهتها، عقدت اللجنة القانونية الوزارية اجتماعا مساء أمس للبحث في حيثيات منطوق الحكم، فيما علمت «الراي» أن تيارات سياسية بدأت مروحة اتصالات مع الكتل ومنها المعارضة لاستمزاج موقفها من الحكم والوقوف على رؤاها للمرحلة المقبلة، لاسيما في ضوء تمسكها بعدم خوض الانتخابات وفق مرسوم الصوت الواحد.

وقضت المحكمة الدستورية أمس برفض الطعن بمرسوم الصوت الواحد وقانون اعادة تحديد الدوائر الانتخابية، كما قضت بابطال عملية الانتخاب التي تمت في ديسمبر 2012 وعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها، مع ما يترتب على ذلك من آثار.

وجاء في نص الحكم في الجلسة المنعقدة برئاسة المستشار يوسف جاسم المطاوعة وعضوية المستشارين محمد جاسم بن ناجي وخالد سالم علي وخالد أحمد الوقيان وابراهيم عبدالرحمن السيف وخالد عبدالرحمن الحاتم أمين سر الجلسة بقبول الطعن المقدم من منصور صالح الرشيدي شكلا وبرفض الطعن بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم 20 لسنة 2012 بتعديل القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، وبعدم دستورية المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2012 بإنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات وبتعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

وفي الحيثيات أوضحت المحكمة أن «قاعدة الصوت الواحد للناخب متبعة في العديد من الدول الديموقراطية ومن شأنها أن تتيح للأقلية بأن يكون لها تمثيل في المجلس النيابي، خصوصا وأن النيابة عن الأمة إنما تقوم على قواعد منطقية ترمي الى تمثيل آراء الناخبين على تشعبها في المجلس النيابي، بحيث لا تطغى الغالبية ولا تتلاشى آراء الأقلية حين يجيء المجلس النيابي مرآة صادقة للرأي العام، كما ان من شأن هذه القاعدة أيضا أن تحقق تحرير المرشح من ضغط ناخبي دائرته وتأثيرهم عليه. ولا مأخذ من الوجهة الدستورية على مرسوم الصوت الواحد، لا سيما وأنه جاء تحقيقا للمصلحة الوطنية التي تعلو فوق كل اعتبار».

وأضافت «ان ما تضمنه المرسوم من تعديل على نص المادة الثانية سالفة الذكر قد ساوى بين جميع المواطنين في حقوقهم الانتخابية، فضلا عن أنه في ما يتعلق بأمور ضبط الإجراءات الانتخابية وما يتبعها من تحديد طريقة التصويت، فإن عدالتها نسبية ولا سبيل الى بلوغ الكمال فيها، كما أنه ليس من شأن رفض المحكمة لطعن الحكومة في مدى دستورية المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة من الوجهة الدستورية، أن يمنع النظر في تعديلها إذا كانت غير وافية بالمرام وذلك بالأداة الدستورية المقررة بالقانون».

وأكدت المحكمة في منطوق الحكم أن «المصلحة العليا للبلاد أعظم شأنا وأعلى قدرا من أن تختزل في محض إنشاء لجنة (وطنية عليا للانتخابات) تحقيقا لمزيد من الشفافية في الانتخابات، او في إدخال بعض التعديلات على أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 بسبب إنشاء هذا الكيان، ومرسوم تشكيل اللجنة العليا للانتخابات يمثل خروجا سافرا على الدستور وإقراره من قبل مجلس الأمة لا يسبغ عليه المشروعية».

وأكدت أن «من نافلة القول ان القوانين التي صدرت خلال فترة المجلس الذي قضي بإبطاله تظل سارية الى أن يتم إلغاؤها أو يقضى بعدم دستوريتها».

وفي المواقف قال رئيس المجلس المبطل علي الراشد «الحمد لله رب العالمين وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم، ونحن مؤمنون بقضاء الله».

وأكد الراشد احترامه للحكم «ولقد أدينا دورنا خلال هذه الفترة وانجزنا الكثير من القوانين». وأضاف «والله العظيم أشعر بسعادة وراحة على كل خطوة قمنا بها».

وحول الخطوات المقبلة قال الراشد انه «ستكون هناك انتخابات والله يعيننا على الصيف».

وعن مسؤولية الخطأ الإجرائي قال الراشد «إن الخطأ يتحمله المستشارون الذين أوصلوا الرأي القانوني الى أصحاب القرار».

وأعرب الراشد عن سعادته ببقاء الصوت الواحد وبالتالي «مرد السمك يرجع الماي».

وشدد النائب السابق صالح عاشور على ضرورة احترام حكم المحكمة الدستورية، وأن يضع الجميع الكويت نصب أعينهم في هذه المرحلة الحساسة في البلد.

وأوضح بأنه بعد أن ثبت الحكم بإبطال مجلس 2012 للمرة الثانية «نعلنها ونقول آن الأوان لتنحية مستشارين في الديوان الأميري الذين صادقوا على هذه المراسيم التي ابطلت، ومستشارين في مجلس الوزراء الذين يتحملون مسؤولية مثل هذه المراسيم والتي تدخل البلاد من أزمة إلى أزمة أخرى».

وأكد عاشور أن «البلد لا يتحمل هذه الأخطاء الدستورية مرة أخرى، وعلى الجميع احترام حكم القضاء والعمل للكويت ولاستقرار الكويت».

وعقد مجلس الوزراء اجتماعا استثنائيا أمس صرح عقبه وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد العبدالله بأن هذا الاجتماع يأتي في أعقاب صدور حكم المحكمة الدستورية في شأن الطعون الانتخابية.

وقال العبدالله ان المجلس تدارس التفاصيل المتعلقة بالحكم والاجراءات الواجب اتخاذها في هذا الشأن. واضاف انه وفي هذا الصدد فإن مجلس الوزراء إذ يؤكد احترامه الكامل لجميع الأحكام الصادرة من قضائنا العادل والتزامه الجاد بتنفيذها وفقا للدستور والقانون، فإنه يسجل بالتقدير والاعتزاز الجهود الكبيرة التي يقوم بها رجالات القضاء المخلصون، وأن أحكامه هي دائما عنوان الحقيقة.

وأعلن العبدالله ان المجلس أصدر قراره بتكليف الجهات المعنية متابعة دراسة حكم المحكمة الدستورية وآثاره لوضع الخطوات العملية اللازمة لتنفيذ مضمونه.

الفيلي: الدعوة

في حيثيات الحكم سلامة المرسوم من حيث الشكل والموضوع ما لم يستجد امر آخر يفتح باب الطعن».

وأوضح الفيلي ان «كل ما صدر عن المجلس المبطل تشريعات سليمة، لأنها صدرت من مجلس قائم وسليم قبل صدور هذا الحكم»، مبيناً انه «بناء على الحكم لابد ان تتم الدعوة للانتخابات خلال ستين يوماً وفق قانون الصوت الواحد، ومالم تتم هذه الدعوة سنكون امام خيارين احلاهما مر، وهما اما عودة المجلس المبطل قبل هذه الدعوة او العودة لمجلس 2009».

واستدرك الفيلي «لكن اذ تقررت العودة لمجلس 2009 فإننا سندخل في جدلية، هل من الممكن عودته رغم انتهاء مدته الدستورية، وهل هناك من يستطيع اعادة كيان ميت الى الحياة مرة اخرى؟».

«كل عام وأنتم بخير»

وفي غمرة الشد العصبي الذي طغى على الأجواء، دخل النائب فيصل الدويسان بوابة المجلس متجها الى الاعلاميين بقوله «دعوتي اخترقت جدار المجلس وبلغت السماء، والحكم سيكون بالإبطال، والمجلس الحالي سيحلق نصف شنبه الآخر. لا أعرف الحكم، ولكن الأمور تسير في هذا الاتجاه».

دقائق وأتى الحكم واختلف المفسرون، كل يفسر النطق وفق هواه ومزاجه، ولكن رئيس المجلس المبطل الذي فضل المغادرة عند الساعة 12 و55 دقيقة أعلن أن الانتخابات ستكون بعد شهرين ووفقا للصوت الواحد، وتدارك «وإن كانت سيحددها المرسوم».

وكان النائب المبطل عبدالله المعيوف أول المغادرين، إذ طلب من سكرتارية مكتبه تجهيز الأغراض، وقال لـ «الراي»: «لقد استجبنا لنداء سمو الأمير وخضنا الانتخابات ولا نتحمل خطأ الآخرين، ولن أتردد في خوض الانتخابات مجددا وفقا للصوت الواحد».

وقال النائب المبطل كامل العوضي لـ «الراي»: «لا يهم أن أخوض الانتخابات أو لا، فما يهمني استقرار الكويت وأن يلتئم شملها ويتكاتف أبناء وطني في وجه أي خطر يحدق ببلدنا».

وقال النائب المبطل نواف الفزيع لـ «الراي»: «إن القضاء قال كلمته وعلينا احترامها والرأي سيكون للناخب ونحن مع استقرار البلد».

وقال سعدون حماد ان «المحكمة حصّنت الصوت الواحد وأنهت الجدل، والانتخابات ستكون وفقا للصوت الواحد، وندعو جميع التيارات السياسية الى المشاركة».

الطبطبائي: أسوأ قرار

بأخطاء، فمن يحاسب على هذه الأخطاء الجسيمة التي مزقت الكويتيين؟».

وأوضح النائب السابق مبارك الوعلان ان «ما يجري على الساحة من احداث سياسية هو العبث والاستهتار بمصير ومستقبل شعب ونسف للدستور، والحل بيد الشعب لحفظ كرامته»، مشيراً الى ان «الشعب يريد سحب المرسوم وهو المخرج لحل الازمة».

بقاء ذكرى

صدور حكم المحكمة الدستورية ببطلان مجلس الامة اصبحت لا تنطبق عليها لعدم وجود هذا المجلس.

وبين الفيلي انه «في حال تشكيل مجلس امة جديد، فالحكومة دستوريا يجب ان تستقيل ويعاد تشكيلها مجددا، فاذا رغبت الوزيرة ذكرى خوض الانتخابات المقبلة فعليها ان تقدم استقالتها».

لا تجمعات أو مسيرات

تسمح بأي مظهر من مظاهر الخروج عن النظام وتعكير صفو الحياة العامة للمواطنين والمقيمين من خلال التجمعات والمسيرات التي ستواجه بحزم وسوف نطبق القانون كاملا».